



موازنة المواطن

مع بعض نكمل المشوار

سبتمبر ٢٠١٥

	١. تعرف على أهم المفاهيم
٤	١-أ- تعرف على موازنة بلدك
٤	١-ب- مراحل إعداد الموازنة
٥	٢. رسالة من الوزير
٧	٣. ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟، ما هو الدين العام الحكومي؟
٨	٤. خطوات الإصلاح الهيكلي خلال ٢٠١٥/٢٠١٤
١٠	إنجازات موازنة العام الماضى ٢٠١٥/٢٠١٤
١٣	٥. أهم ملامح موازنة العام المالى الجارى ٢٠١٦/٢٠١٥
١٤	٦. معاً نستكمل خطوات الإصلاح الإقتصادى..... عام ٢٠١٦/٢٠١٥
١٤	٦-أ- محركات النمو الإقتصادى
١٦	٦-ب- عوائد إضافية للموازنة العامة ٢٠١٦/٢٠١٥
١٧	٧. المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥
١٧	٧-أ- التقسيم الوظيفى للموازنة العامة للدولة
١٨	٧-ب- التقسيم الإقتصادى للموازنة العامة للدولة
٢١	٧-ج- أهم البرامج الإجتماعية بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥
٢٥	٧-د- أهم المشروعات القومية الكبرى بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥
٢٨	٨. اليرادات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥
٣٠	٩. التوقعات المستقبلية للمسار الأساسى والإصلاحى خلال الخمس سنوات المقبلة
٣٠	١٠. الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الانفاق العام
٣١	معلومات تهتمك
٣١	أهداف واختصاصات وزارة المالية



عزيزي المواطن... من حقد تعرف...!

إيه هي ”الموازنة العامة للدولة“؟ وإيه هي الإيرادات في موازنتك؟ وإزاي الحكومة بتصرف الإيرادات دي؟ وليه بيزيد ”عجز الموازنة“ سنة ورا سنة؟ وإيه هو الدين العام وكام نصيب الفرد منه؟ وحجم الدعم اللي بتقدمه الدولة وأنواعه ومين المستفيد منه؟ وما هو نصيب المعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية؟

هذا الكتيب يعد الإصدار الثاني لوزارة المالية وسوف يساعدك على إجابة كل تساؤلاتك، ويتضمن شرح مبسط لخطة الحكومة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ والإجراءات التي ستتبعها الدولة لتوفير حق كل مواطن في المسكن والعلاج والتعليم وتحسين جودة الحياة من خلال برامج مختلفة.

وإتاحة المعلومات دي هدفها تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار (برجاء تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة www.budget.gov.eg) لأن رأيك هيفرق عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومي لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك. الموازنة العامة للدولة في النهاية هي ملك لك أنت، وللازم تعكس احتياجات وأولويات كل مواطن عشان نصنع مستقبل أفضل لنا ولأولادنا.

شارك في عملية اتخاذ القرار برأيك
في خطة الموازنة على
www.budget.gov.eg



شارك !!



أ. تعرف على موازنة بلدك

هى عبارة عن بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام القادم وخطة الحكومة فى إعادة إنفاقها فى المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة وغيرها من المجالات، أو من خلال التبويب الإقتصادي لأبواب المصروفات مثل الأجور والفوائد المدفوعة وشراء السلع والخدمات والدعم والمزايا الاجتماعية والاستثمارات وغيرها، بالإضافة إلى عرض مصادر وتمويل العجز الذى ينتج عن زيادة حجم الإنفاق بشكل كبير يفوق الموارد المتاحة.

ب. مراحل إعداد الموازنة

يعتبر قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته هو القانون الجامع لكافة القواعد الحاكمة للموازنة العامة للدولة، ويمكن تحديد مراحل إعداد الموازنة على النحو التالى:

طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة

06	05	04	03	02	01
الخطوة السادسة	الخطوة الخامسة	الخطوة الرابعة	الخطوة الثالثة	الخطوة الثانية	الخطوة الأولى
بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ.	يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله فى ضوء القواعد الحاكمة فى الدستور والقانون.	يقوم مجلس الوزراء بعرض مشروع الموازنة بعد تعديله فى صورة نهائية على السيد رئيس الجمهورية.	يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل.	تقوم وزارة المالية بمناقشة الجهات الموازنة حول تفاصيل الموازنات الخاصة بكل منها.	تقوم وزارة المالية بإصدار منشور إعداد الموازنة وعلى أساسه تقوم كل جهة من جهات الدولة بإعداد موازنتها وفقاً لرويتها الذاتية وأولوياتها.

٢. رسالة من الوزير

«نعمل على تغيير منهجية إدارة الإقتصاد والتركيز ليس فقط على النمو الإقتصادي ولكن على تحقيق التنمية الشاملة»

تركز موازنة العام المالي
الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦
على الدفع بمشروعات
تنموية كبرى تهدف إلى
إتاحة آفاق جديدة
للتنمية والتشغيل.

التشغيل
والتنمية الشاملة
والعدالة الاجتماعية
من أهم ركائز
الموازنة الجديدة.

إن مصر تتمتع باقتصاد
واعد لديه من الموارد
والطاقات ما يؤهله
للمنافسة مع
الدققتصادات الناشئة
بل والمتقدمة.



من أجلك ومن أجل عائلتك

عزيزي المواطن، فيما يلي الأهداف الرئيسية التي تم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساسها، ووسائل تحقيقها

زيادة معدلات التشغيل وإيجاد فرص عمل حقيقية ومستدامة



- دفع النشاط الإقتصادي كثيف العمالة، بهدف زيادة معدلات التشغيل.
- تطبيق سياسات لرفع مستوى الإنتاجية من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب.
- تنفيذ مشروعات تنموية تمتد آثارها للأجيال القادمة مثل مشروع تنمية وتطوير قناة السويس.
- إجراءات اقتصادية لها مردود حقيقى لمنع الآثار التضخمية.
- تطوير مناخ الإستثمار من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتحفيز القطاع الخاص.

تحقيق الإستقرار المالى والاقتصادى



- السيطرة على معدلات عجز الموازنة والدين العام، وبالتالي تحجيم الزيادات في معدلات التضخم.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يخدم تحسين جودة الحياة للمواطن المصرى.
- تدعيم العدالة في توزيع الثروات.
- تحسين إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة النظم الضريبية والجمركية.

تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الإجتماعية



- رفع كفاءة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتحديث البنية الأساسية.
- تطبيق سياسات إستهداف أكثر فعالية لحماية الفئات الأولى بالرعاية من أثر تطبيق الإصلاحات المالية.
- التركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة لتمكين المواطنين خاصة الشباب من الإستفادة من ثمار النمو الإقتصادى.
- تدعيم نظم الحماية الإجتماعية، وبرامج الدعم النقدى، والغذائى.

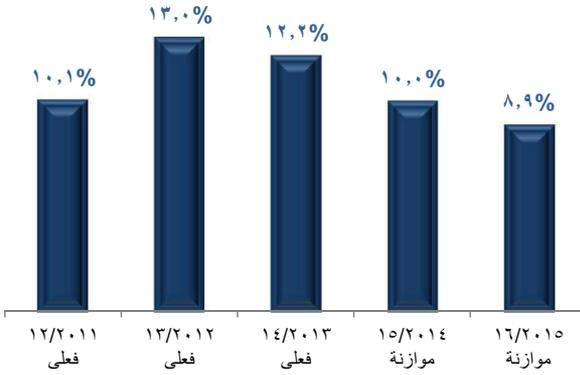
٣. ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

عجز الموازنة هو الفرق بين إيرادات الدولة والمصروفات و صافي حيازة الأصول المالية خلال عام، وينتج عن قيام الحكومة بصرف مبالغ كبيرة تفوق مواردها، وده يحصل لأن احتياجنا بتزيد أسرع من مواردها. وبالتالي تلجأ الدولة للإقتراض سواء من الداخل أو الخارج لتمويل العجز.

-ومن المتوقع أن يبلغ العجز حوالي ٢٥١ مليار جنيهه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ (٩,٨٪ من الناتج المحلي)،

وهو أقل من معدل العجز الذي تم إستهدافه عند إعداد موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بنحو ١,١ نقطة مئوية من الناتج المحلي.

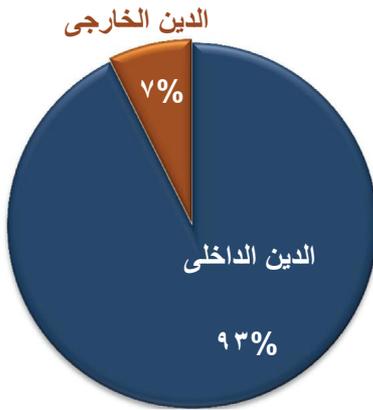
(نسبة العجز للناتج المحلي)



-وتجدر الإشارة إلى أن تحسن نسبة العجز المقدر في مشروع موازنة العام المالي الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥ عما هو متوقع تحقيقه في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ تم دون المساس بالمخصصات الضرورية واللازمة للمواطنين البسطاء.

- ما هو الدين العام الحكومي؟

- هو الدين الذي ينشأ من تراكم عجز الموازنة العامة للدولة، وينقسم إلى دين داخلي ودين خارجي؛ والدين يترتب عليه خدمة وأعباء يتم دفعها كل عام تتمثل في الفوائد المستحقة على هذا الدين وأقساطه.



- يتوقع أن يصل الدين خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢,٦ تريليون جنيهه ٩٠ - ٩١٪ من الناتج المحلي)، وستبلغ مصروفات الفوائد على الديون بهذه الموازنة حوالي ٢٤٤ مليار جنيهه (٢,٢٪ من إجمالي المصروفات العامة).

جدول يوضح ملامح الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦/٢٠١٥

(بالمليون جنيه)

٢٠١٤/٢٠١٣	معدل التغير %	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		موازنة	موازنة	
٤٥٦,٧٨٨	١٣	٥٤٨,٦٣٢	٦٢٢,٢٧٧	الإيرادات
٢٦٠,٢٨٩	١٦	٣٦٤,٢٩٠	٤٢٢,٤٢٧	الضرائب
٩٥,٨٥٦	٩١-	٢٣,٤٩٢	٢,٢٠٨	المنح
١٠٠,٦٤٢	٢٣	١٦٠,٨٥٠	١٩٧,٦٤١	الإيرادات الأخرى
٧٠,١,٥١٤	١٠	٧٨٩,٤٣١	٨٦٤,٥٦٤	المصروفات
١٧٨,٥٨٩	٥	٢٠٧,٢٤٣	٢١٨,١٠٨	الأجور وتعويضات العاملين
٢٧,٢٤٧	٢٥	٣٣,٠٧٠	٤١,٤٣٢	شراء السلع والخدمات
١٧٣,١٥٠	٢٣	١٩٩,٠١٢	٢٤٤,٠٤٤	الفوائد
٢٢٨,٥٧٩	١-	٢٣٣,٨٥٣	٢٣١,٢٢١	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤١,٠٦٨	١٢	٤٩,٠٦٤	٥٤,٧٩٩	المصروفات الأخرى
٥٢,٨٨٢	١٢	٦٧,١٨٩	٧٤,٩٦١	شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)
٢٤٤,٧٢٧	١	٢٤٠,٧٩٩	٢٤٢,٢٨٧	العجز النقدي
١٠,٧١٣	٠	٨٢٧-	٨,٨٠٦	صافي حيازة الاصول المالية
٢٥٥,٤٣٩	٥	٢٣٩,٩٧٢	٢٥١,٠٩٣	العجز الكلي
١٢,٨		١٠,٠	٨,٩	نسبة من الناتج المحلي (%)

المصدر: وزارة المالية

٤. خطوات الإصلاح الهيكلي

خلال ٢٠١٥ / ٢٠١٤

تم إتخاذ عدد من الإصلاحات المالية الهيكلية خلال العام الماضي لدفع النشاط الإقتصادي وتدعيم مظلة الحماية الإجتماعية.

أهم الإصلاحات المالية الهيكلية المنفذة خلال العام الماضى ٢٠١٤/٢٠١٥

✓ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال إصلاح منظومة ترشيد دعم الطاقة وإعادة توجيه الوفورات المحققة للصرف على البعد الإجتماعى والتعليم والصحة.

✓ توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل من خلال مراجعة قانون الضريبة على الدخل؛ بما يسهم فى زيادة العدالة الضريبية، وإعادة توزيع الأعباء على المجتمع خاصة من القادرين وأصحاب الدخل المرتفعة وتشمل ما يلى:

- توحيد سعر ضريبة الدخل عند حد أقصى ٢٢,٥ ٪ للضرائب على الأشخاص والأفراد بدلا من ٢٥.٪.

- تطبيق ضريبة دخل ١٠ ٪ على توزيعات أرباح الأسهم، ومع إعفاء الأسهم المجانية (مما يدعم القواعد الرأسمالية فى الإقتصاد) بخلاف وضع المواد اللازمة التى تسمح بحصول مصلحة الضرائب على المعلومات الخاصة بالمولدين من المصادر المختلفة.

✓ إجراء تعديلات مكملة فى قانون حوافز وضمانات الإستثمار من شأنها جذب الإستثمارات وتسهيل وتبسيط الإجراءات.

✓ بناء قاعدة بيانات لأصحاب المهن الحرة لمحاسبتهم بطريقة سليمة وعادلة، بالإضافة إلى إجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبى.

✓ إحكام المراقبة على المنافذ الجمركية للحد من عمليات التهريب التى تضر بالبلاد وتوفير الحماية للصناعة الوطنية مما أدى إلى عودة كثير من الأنشطة الصناعية المحلية للعمل بعد تضررها خلال السنوات الماضية من التهريب والفواتير المزورة والتى تضر بالمنافسة وفى أغلب الأحيان بصحة وسلامة المواطن المصرى، وقد ارتفعت الحصيلة الجمركية لتحقق ٢٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة ب ١٧,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

✓ كما تم تنفيذ عدد من البرامج الإجتماعية الهامة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وتشمل ما يلى:

- إستكمال تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين.

- تطبيق المنظومة الجديدة لدعم الخبز والسلع التموينية.

- زيادة الإنفاق على برامج الدعم والمزايا الإجتماعية

✓ زيادة الإنفاق والدعم الموجه للكهرباء لتنفيذ الخطة الإسعافية لمواجهة زيادة الإستهلاك فى فترة الصيف.

✓ مضاعفة عدد المستفيدين من معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة مثل برامج تكافل وكرامة، وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات.

✓ زيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق.

✓ زيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة.

من إنجازات موازنة العام الماضي ١٤/١٥

• تطوير الشبكة القومية للطرق، ومنها:

- ✓ طريق القاهرة-السويس والقوس الجنوبي للطريق الدائري الإقليمي.
- ✓ طريق مصر إسكندرية الصحراوي الدولي.
- ✓ الخط الدولي البري (القاهرة - السودان) في أكتوبر ٢٠١٤.



• ما تم إنجازه في مجال الحماية الاجتماعية، ومنه:

- ✓ تم تغطية ١٦٨ ألف أسرة ضمن برنامج تكافل وكرامة في عام ٢٠١٥ لتشمل ٤ محافظات الأكثر فقرا (أسيوط، سوهاج، الأقصر، الجيزة).
- ✓ ١٥٪ زيادة للمعاشات الشهرية، وصرف المعاشات لـ ٢,٤ مليون مستفيد.



• ما تم إنجازه في مجال الخدمات العامة، ومنه:

- ✓ أول محطة للطاقة الشمسية بالقرية الذكية، بقدرة إجمالية تصل إلى ٦٠ كيلوات ترتفع إلى ٢٠٠ كيلوات بنهاية المشروع
- ✓ ٦٥ مشروع لإمداد مياه الشرب على مستوى الجمهورية، بتكلفة ١٠,٧ مليار جنية.
- ✓ ٤٩ مشروع صرف صحي، بتكلفة ٨,٩ مليار جنية.
- ✓ أول محطة مبتكرة في مصر والشرق الاوسط لتنقية المياه منخفضة التكاليف لتعادل ثلث تكاليف محطات المياه الموجودة حالياً.



• إنجازات فى مجال المشروعات القومية الكبرى

تم تضمين مشروعات قومية ضمن أهم ١٠٠ مشروع إستراتيجى فى العالم لعام ٢٠١٥ من قبل مؤسسة **CG-LA** الدولية، ومنها مشروعات تنمية إقليم قناة السويس، ومشروع مد خط مترو الإنفاق.



• إنجازات على المستوى الدولى - إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى



✓ قامت مؤسسة موديز بتحسين النظرة المستقبلية للبلاد فى أكتوبر ٢٠١٤ من سلبي إلى مستقر ثم رفعت بعد ذلك درجة التقييم للإقتصاد فى شهر إبريل الماضى من درجة **Caa1** إلى درجة **B3**.



✓ تلاها قيام مؤسسة فيتش برفع درجة التقييم الإئتمانى فى ديسمبر الماضى من **B-** إلى **B**.



✓ كما قامت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية فى مايو الماضى بتحسين نظرتها المستقبلية للإقتصاد المصرى إلى نظرة **إيجابية** بدلاً من درجة **مستقر**.

• إنجازات فى أداء المصالح الضريبية

✓ ٣, ١٧٪ إرتفاع فى حصيله الضرائب العامة والمبيعات والجمارك.

✓ ٤٢ مليار جنية زيادة فى حصيله مصلحة الضرائب - من غير الجهات السيادية- بنسبة زيادة ٤, ٣٠٪.

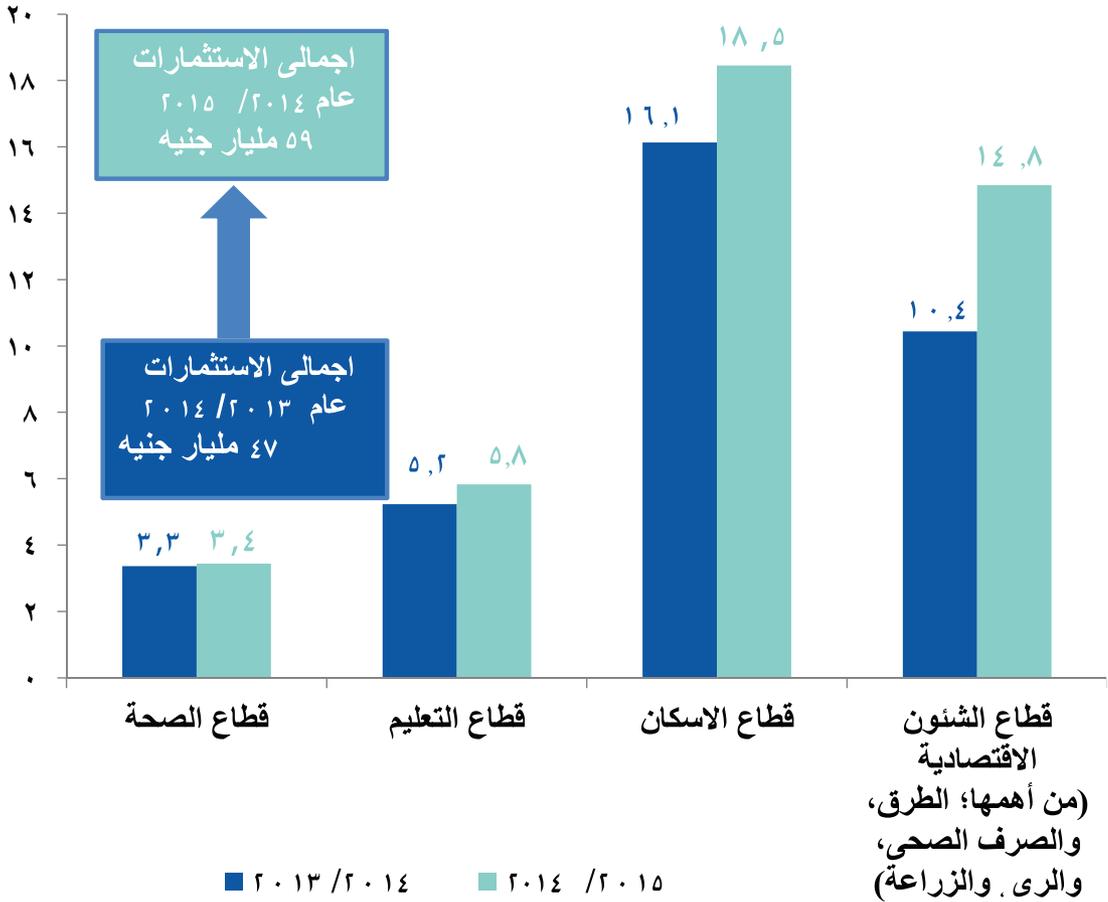


”إلا أننا بالرغم مما تحقق من إنجازات نعى تماماً بأن ذلك غير كاف لتلبية طموحات جموع المصريين....“

لذا فإننا ننشد العام القادم استكمال ما بدأناه من إصلاح هيكل مع تدعيمه بسياسات طويلة الأجل تعمل على زيادة طاقات النمو فى هذا الإقتصاد وتضمن عدالة توزيع ثماره، والاستثمار فى المواطن المصرى، وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

المنصرف الفعلي على الإستثمارات خلال العام المالي الماضي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بالعام السابق

مليار جنيه



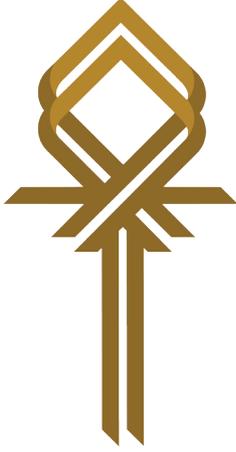
■ ٥٩ مليار إستثمارات في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة ٨,٨% عن عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

■ المرتبة الأولى في الإستثمار كانت من نصيب قطاع الإسكان (مياه الشرب - الصرف الصحي - تطوير العشوائيات) بزيادة ٩,٩%، لتصل إلى ١٨,٥ مليار جنيه.

■ أما المرتبة الثانية في الإستثمار كانت من نصيب البنية التحتية (الأنفاق - الكباري - الطرق) مرتفعة عن العام السابق (٢٠١٣/٢٠١٤) بواقع ٤٢,٣%، لتصل إلى ١٤,٨ مليار جنيه.

■ بينما ارتفعت إستثمارات قطاعي الصحة والتعليم بواقع ٨,٢%، لتصل إلى ٩,٣ مليار جنيه.

كما أنه لا يجب أن نغفل النجاح الكبير الذى أحرزه المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ والذي أعاد وضع مصر على خريطة الإستثمارات العالمية وقد ترجم ذلك من خلال توقيع عدد من البروتوكولات ومذكرات التفاهم مع عدد من المؤسسات الدولية للإستثمار فى مصر مثل شركة سيمنز العالمية، وإنشاء محطات جديدة للكهرباء، وتشمل الإستثمارات الدولية والمنح التى تم بالفعل الإتفاق عليها بعد الإنتهاء من فاعليات المؤتمر ما يلى:



- نحو ٤,٤ مليار دولار (تمثل ٩ قروض من الدول المانحة)
- تمويل ٥ مشروعات منهم ٣ فى قطاع الإسكان من مذكرات تفاهم إلى عقود مائية هندسية وإنشاءات بقيمة ١٠,٥ مليار دولار.
- البدء فى تنفيذ ٣ عقود فى قطاع الطاقة بقيمة تبلغ نحو ١٨ مليار دولار.
- الإنتهاء من تنفيذ مشروعين فى قطاع الكهرباء بقيمة ٨,٨ مليار دولار.
- بالإضافة إلى منح وودائع وإستثمارات بقيمة ١٢,٥ مليار دولار من قبل دول الخليج العربى لمساندة الإقتصاد المصرى فى مرحلة التحول والإنتقال الإقتصادى.

٥. أهم ملامح موازنة العام المالى الجارى ٢٠١٦/٢٠١٥



جاءت أهداف الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لتعمل على تحقيق نقلة نوعية وإحداث تطوير ملموس فى مستوى معيشة المواطن المصرى، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأولى بالرعاية عن طريق تكثيف الدفع ببرامج الدعم النقدى

والعلاج للفئات الأقل دخلاً والإسكان المنخفض التكاليف، وكذلك تطوير المناطق الأكثر احتياجاً بجانب الإستثمار فى مجالات البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة للمواطنين.

١١,٤٪ زيادة في مخصصات البرامج الاجتماعية لتصل إلى ٤٢٧ مليار جنيه لتستحوذ على نصف الإنفاق العام بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥

ومن ناحية أخرى، تسعى الحكومة خلال العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى الإستمرار في تنفيذ السياسات الداعمة للسيطرة على معدلات العجز والدين العام، وإستكمال مسيرة الإصلاحات الهيكلية التي بدأت منذ مطلع العام المالي الجاري بهدف تحقيق توازن بين دفع معدلات النشاط الإقتصادي وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، وبما يحفز معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل، بالإضافة إلى خفض معدلات التضخم.

٦. معاً نستكمل خطوات الإصلاح الاقتصادي .. عام ٢٠١٦/٢٠١٥

٦.أ- محركات النمو الاقتصادي

خطوات الحكومة لدفع النمو الاقتصادي خلال العام المالي 2016/2015

1	خفض عجز الموازنة وبالتالي تحرير مزيد من الموارد لتمويل القطاع الخاص.
2	معالجة نقص الطاقة، من خلال إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإستيراد الغاز الطبيعي المسال وتنمية مصادر الطاقة المتجددة وإستيراد الفحم.
3	زيادة حجم الاستثمارات الحكومية، تم إدراج ٥٥ مليار جنيه تمول من خلال الموازنة، وبنسبة زيادة ٦٪ تسهم في رفع كفاءة البنية الأساسية.
4	التوسع في تنفيذ مشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص.
5	الإستثمار في التنمية البشرية من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي.
6	إصلاح المناخ التشريعي والمؤسسي ويشمل صدور قانون الاستثمار الذي يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتبسيط الإجراءات للحصول على التراخيص.
7	نظام ضريبي محفز ويزيل التشوهات للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، توحيد الحد الأقصى للضريبة على الدخل عند ٢٢,٥٪ انخفاضاً من ٢٥٪ وتوحيد الضريبة على المناطق الإقتصادية الخاصة لـ ١٠٪، مع إلغاء الضريبة الإضافية الإستثنائية بمقدار ٥٪، ورفع حد الإعفاء الضريبي من ٥٠٠٠ إلى ٦٥٠٠ جنيه، بالإضافة إلى خفض الشريحة الخاضعة للحد الأقصى للضريبة من ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٢٠٠ ألف جنيه، وخفض ضريبة السلع الرأسمالية من ١٠٪ إلى ٥٪.

إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية من خلال ما يلي :

- إعداد مشروع قانون جديد للجمارك.

- تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الكشف بالأشعة عما بداخل الحاويات والشاحنات والطرود في كافة المواقع الجمركية.

- إنشاء ١٩ مركزاً لوجستياً في المنافذ الجمركية لتيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب.

- إحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ وبعضها وتوحيد نمط الإجراءات والخدمات وفقاً للمعايير الدولية.

8

تطبيق قانون الخدمة المدنية الجديد كبادرة هامة لتحسين كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وحل التشوهات في هيكل الأجور، وتحقيق الأهداف التالية:

- شغل الوظائف في الدولة يكون على أساس الكفاءة والجدارة ودون محاباة أو وساطة، بإعلان مركزي يكفل تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، ويكون شغل هذه الوظائف بامتحان ينفذه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

- تنفيذاً للتكليف الدستوري بمراعاة المرأة العاملة فقد تم زيادة مدة أجازة الوضع للموظفة إلى أربعة أشهر بدلاً من ثلاثة بأجر كامل بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية.

- تطوير جدول أجور الموظفين بالدولة ليصبح مبسط يتكون من عنصرين فقط أجر وظيفي وأجر مكمل.

- إستبدال العلاوات الدورية السنوية بعلاوة جديدة تتناسب مع معدل التضخم يحددها سنوياً مجلس الوزراء بحد أدنى ٥% من الأجر الأساسي الجديد.

- إستحداث نظام جديد لتقييم أداء الموظفين وإزالة الارتباط بين الترقية والحصول على الحد الأقصى في مرتبة الكفائية، وربط تقارير الكفائية بالعمل الفعلي وإلغاء التقارير الحكمية.

9

إجراء تعديلات على قانون تنظيم المناقصات والمزايدات لإرساء الثقة في التعامل بين كافة الأطراف، وتحقيق معايير الإنفاق الكفء للمال العام.

10

تدعيم أطر جراء تعديلات على قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بهدف إضفاء مزيد من المنافسة العادلة بين الشركات، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

11

فتح المجال أمام الشركات المصرية للإقتراض من الأسواق الدولية بعد قيام وزارة المالية بإصدار سندات "يوروبوند" بمبلغ ١,٥ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥

12

31
مليار جنيه
إستكمال منظومة ضريبة القيمة المضافة،
ومعالجة التشوهات الموجودة فى ضريبة المبيعات

10
مليار جنيه
تطبيق قانون المناجم
والمحاجر الجديد

3
مليار جنيه
إستكمال تطبيق قانون
الضريبة العقارية،
والتي يوجه نصفها لتطوير
العشوائيات والمحليات

12,5
مليار جنيه
توفيق أوضاع اراضي
الإستصلاح الزراعي

3
مليار جنيه
الأثر المالي
لضريبة توزيع الأرباح

6.5
مليار جنيه
مراجعة رسوم
بعض الخدمات

2,8
مليار جنيه
طرح رخص الإتصالات

8,7
مليار جنيه
ترشيد دعم الكهرباء

10
مليار جنيه
السيطرة على تفاقم
فاتورة الأجور

٧-المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦

أين تذهب ضرائبك؟... أهم مجالات الإنفاق الحكومي

تقوم الدولة بإعادة إنفاق أموالك على الأنشطة والمشروعات والخدمات فى مجالات عديدة. تتحمل الموازنة مصروفات حتمية تحد من القدرة على الوفاء بالالتزامات الجديدة دون زيادة أعباء الدين العام.

وتمثل النفقات الحتمية نحو ٨٠,٢٪ من جملة الإنفاق العام (وتشمل الإنفاق على الأجور وفوائد الدين العام والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية)

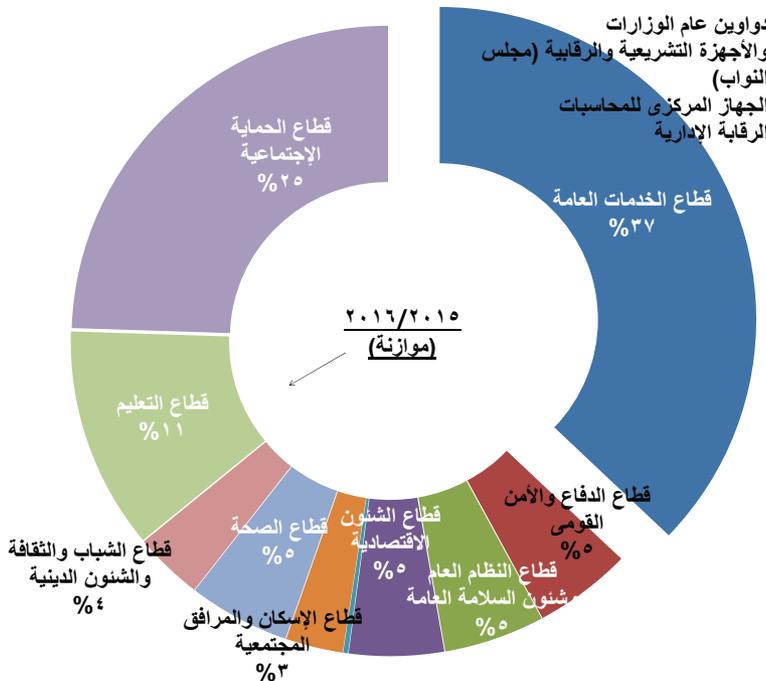
- تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٦,٦٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ٩,٥٪ عن موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، لتبلغ ٣٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وتأتى تلك الزيادة فى الأساس فى ضوء إرتفاع الإنفاق على مظلة الحماية الإجتماعية.

- وتنقسم المصروفات إلى نوعين: التصنيف الوظيفى والتصنيف الإقتصادى.

- يعرض التصنيف الوظيفى الإنفاق العام وفقاً للقطاعات (مثل الصحة. التعليم، الخدمات، الحماية الإجتماعية، الإسكان...)

- أما التصنيف الإقتصادى فيعرض بنود الإنفاق وفقاً لمخصصات الصرف (مثل الأجور والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والفوائد وشراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى والاستثمارات).

٧-أ- التقسيم الوظيفى للموازنة العامة للدولة



٧-ب- التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة

الأجور وتعويضات العاملين

- بلغت مخصصات الأجور بموازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢١٨ مليار جنيه لتمويل أجور نحو ٦ مليون موظف بنسبة نمو ٢,٥٪ عن موازنة العام المالي الماضي

- تمثل الأجور في موازنة العام الجارى أكثر من ضعف حجم الأجور المدفوعة في عام ٢٠١١/٢٠١٠، أى أن الأجور الحكومية تكون بذلك قد تضاعفت خلال أربع سنوات.

شراء السلع والخدمات

- تشمل الإنفاق على متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس ومصروفات الصيانة، و اعتمادات المياه والكهرباء، وتكاليف طبع الكتب المدرسية.

- بلغ الإنفاق على شراء السلع والخدمات بموازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢,٢٥٪ عن العام السابق، ويمثل قدر كبير من تلك الزيادة فى الإنفاق على التعليم والصحة.

الفوائد

- تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٤٤ مليار جنيه مقابل ١٩٩ مليار جنيه بموازنة العام المالي الماضي بنسبة زيادة ٢٢,٦٪.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

- تهدف موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الحفاظ على زيادة الإنفاق على الإستثمارات بهدف تطوير وتحديث البنية الاساسية، بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات التى تم البدء فيها خلال الأعوام السابقة، وتقدر بنحو ٧٥ مليار جنيه بموازنة العام الحالى بنسبة نمو ٦,١١٪ عن العام المالي الماضي.

جدول يوضح الإنفاق على المحليات بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥

(مليون جنيه)

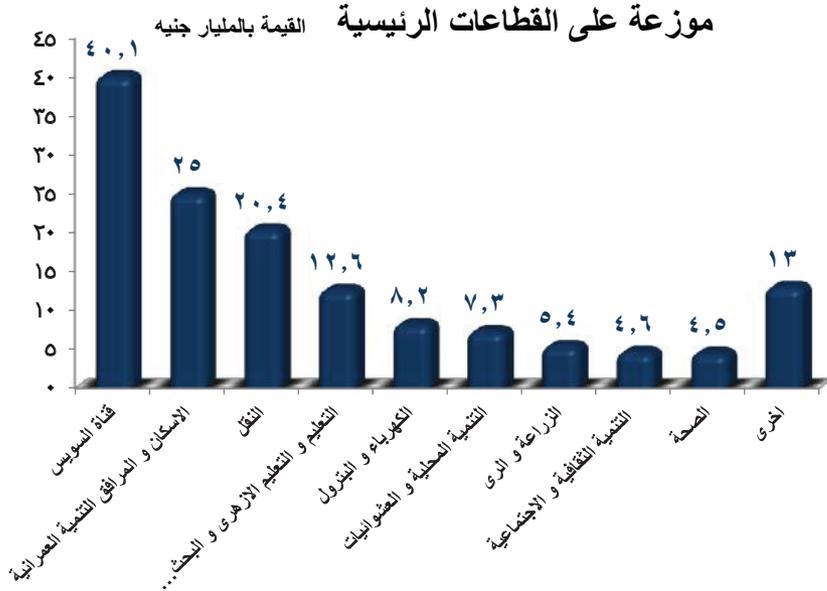
المحافظات	عدد السكان (مليون نسمة)	اعتمادات المصروفات	اجمالي الانفاق على مديريات الصحة	اجمالي الانفاق على مديريات التعليم
جملة الإنفاق على المحليات	٨٢,٥	١٢٣,٤٥٣	٢٢,٨١٢	٦٩,٣٠٤
محافظه القاهرة	٨,٨	٨,٥٩٠	١,٧٠٤	٥,٢٢٣
محافظه الجيزه	٧,١	٥,٦١٢	١,١٤٧	٣,٢٩٨
محافظه القليوبيه	٤,٨	٥,٨٥٨	٩٤٠	٣,٦٥١
محافظه الغربيه	٤,٥	٨,١٠٧	٢,٠٤٦	٣,٩١٢
محافظه المنوفيه	٣,٧	٦,٥٥٥	١,٢١٣	٣,٥٤٩
محافظه كفر الشيخ	٣,٠	٤,٩٢٥	٨٩٨	٢,٧١٠
محافظه الدقهليه	٥,٦	٩,٨٣٣	٢,٠٤٤	٥,٥٠٧
محافظه دمياط	١,٣	٢,٩٦٩	٦٦٣	١,٧٠٥
محافظه الاسكندريه	٤,٦	٥,٤٩٥	١,١٨٢	٣,١٧٦
محافظه مطروح	٠,٤	١,٤٧٦	٢٩٤	٤٣١
محافظه البحيره	٥,٤	٧,٤٠٥	١,٦٦٧	٣,٦٧٩
محافظه بورسعيد	٠,٦	١,٩٥٦	٣٢٩	٩٩٤
محافظه الإسماعيلية	١,١	٢,٣٤٦	٣٥٠	١,١٦٠
محافظه السويس	٠,٦	١,٣١٤	٢١٨	٦١٩
محافظه البحر الأحمر	٠,٣	١,١٥٦	٢١٢	٤٧٥
محافظه شمال سيناء	٠,٤	٢,٤٠٠	٣٩٤	١,٢٢٣
محافظه جنوب سيناء	٠,٢	٧٧٦	٢٢٣	٢٤٦
محافظه الشرقيه	٦,١	٩,٥١٠	١,٦٠٧	٥,٨٤٢
محافظه الفيوم	٢,٩	٣,٦٠٢	٥٤٩	٢,٠١٨
محافظه بنى سويف	٢,٦	٣,٧٩٤	٦٠٢	١,٩٨٣
محافظه المنيا	٤,٨	٦,٤٠٩	٨٧٣	٤,١١٣
محافظه أسيوط	٤,٠	٥,٦٢٦	١,٢٠٣	٣,٠٩٧
محافظه الوادى	٠,٢	١,٥٨٩	٢٤٢	٨٣٥
محافظه سوهاج	٤,٣	٥,٩٩١	٨٠٤	٣,٨٠٩
محافظه قنا	٢,٨	٤,٦٥٠	٥٢٣	٢,٩٦٤
محافظه أسوان	١,٣	٣,١٥٩	٥٢٥	١,٨١٠
محافظه الأقصر	١,١	٢,٣٤٨	٣٦٠	١,٢٧٨

المصدر: وزارة المالية - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

التوزيع الجغرافي للإستثمارات من جهات موازنية وغير موازنية^١
لعام ٢٠١٦/٢٠١٥



إجمالي الإستثمارات من جهات موازنية وغير موازنية^١
خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

^١ متضمنة إستثمارات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بالإضافة إلى إستثمارات تخص الموازنة العامة للدولة بقيمة ٧٥ مليار جنيه.

٧-ج - أهم البرامج الإجتماعية

برامج الدعم النقدي وشبه النقدي

تبلغ إعتمادات الإنفاق على برامج الدعم النقدي نحو ٤,١١ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة بنحو ٨,٤% عن موازنة العام المالى السابق



- تم تصميم هذه البرامج من خلال برامج الدعم النقدي المشروط والتي تشجع على إنتظام الأطفال فى الدراسة والمتابعة الصحية لهم، بهدف تنمية رأس المال البشري. ويتميز هذا النوع من برامج دعم الدخل المباشر، مقارنة ببرامج الدعم العيني، بأثره الفوري على الحد من الجوع من ناحية، بالإضافة إلى توفيره للموارد المالية بحيث يقوم المواطن بإنفاقها طبقاً لإختياره.

تكافل وكرامة



٤,٧ مليار جنيهه إعتمادات برنامج تكافل وكرامة بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦

- تم البدء فى تنفيذ برنامج "تكافل" و"كرامة"، فى يناير ٢٠١٥ وهو برنامج يهدف إلى حماية الفقراء من خلال تقديم دعم نقدي بشكل دوري، ومن المتوقع أن يتم هذا البرنامج على ثلاث مراحل متتالية حيث يتم تسجيل ١,٥ مليون أسرة فقيرة على مدار أربع سنوات

- وتغطى المرحلة الأولى من المشروع نحو ٥٠٠ ألف أسرة عام ٢٠١٥ فى أفقر ١٩ مركز فى مصر فى عدد ٦ محافظات فى الوجه القبلي، حيث تصل معدلات الفقر إلى ٦٠% أو يزيد

- وأما المرحلة الثانية فسوف تغطي ٥٠٠ ألف أسرة أخرى وتتوسع فى التغطية لتشمل مليون أسرة مع نهاية عام ٢٠١٦، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة والتي تضيف ٥٠٠ ألف أسرة أخرى ليصل إلى ١,٥ مليون أسرة مع حلول نهاية عام ٢٠١٧

صناديق التأمينات والمعاشات

٥٢ مليار جنيهه لدعم صناديق التأمينات والمعاشات مقابل ٣٣ مليار جنيهه بموازنة العام السابق

- تشمل جزء من العلاوات المقررة لأصحاب المعاشات التي تتحملها الخزنة العامة للدولة.
- وقد التزمت الخزنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات الماضية بزيادة هذه المساهمات مما يعضد قدرة صندوق المعاشات بالوفاء بكامل التزاماتها وسدادها نقداً بشكل منتظم.

التأمين الصحي

٢, ٤ مليار جنيه لدعم التأمين الصحي والأدوية وتشمل تدعيم برامج جديدة للتأمين الصحي لغير القادرين مقابل ٨, ٠ مليار جنيه العام الماضي.

التعليم والصحة

مخصصات الانفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى تفوق مخصصات دعم الطاقة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ لتحقق نحو ٩, ١٧١ مليار جنيه، بينما بلغت مخصصات دعم الطاقة نحو ٨, ٩٢ مليار جنيه.

- تعد زيادة الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى مكون رئيسى فى البعد الإجماعى فى سياسة الحكومة وإستهداف العنصر البشرى كعمود فقرى للتنمية الشاملة والمستدامة.

بلغ الانفاق على قطاع الصحة نحو ٢, ٤٩ مليار جنيه مقابل ٤, ٤٢ مليار جنيه بزيادة ١٦٪ عن العام السابق

وبلغ الإنفاق على التعليم نحو ٧, ١٠٩ مليار جنيه مقابل ٣, ١٠٤ مليار جنيه بزيادة ٥٪ عن العام السابق

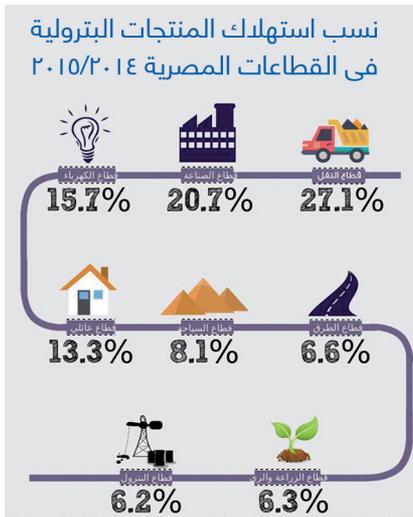
دعم الطاقة (دعم المواد البترولية، ودعم الكهرباء)

دعم المواد البترولية

٧, ٦١ مليار جنيه دعم مواد بترولية مقابل ٣, ١٠٠ مليار جنيه فى موازنة العام المالى السابق بسبب الإنخفاض الكبير فى أسعار خام البترول العالمية وإجراءات الإصلاح.

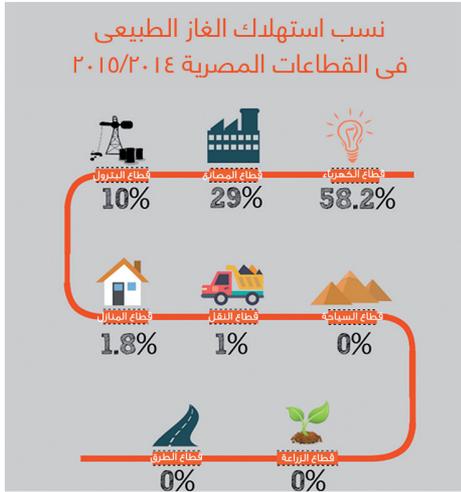
- يمثل قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع المواد البترولية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلى سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج.

- تعمل الحكومة على ترشيد دعم المواد البترولية وضمان وصوله لمستحقيه من خلال تطبيق منظومة الكروت الذكية والتي ستساهم فى القضاء على السوق السوداء لبيع المنتجات البترولية والتهريب.



- وعلى فكرة أنت نصيبك من هذا الدعم يصل إلى ٦٩٢ جنيه سنوياً، لكن من يستفيد به هم الطبقة المقتردة والأغنياء لذلك تعمل الحكومة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال ترشيد الدعم وتوجيهه لتمويل وتحسين جودة البرامج ذات المردود الإجتماعى.

دعم الكهرباء



- ٣١,١ مليار جنيه دعم الكهرباء بموازنة العام الجارى مقابل ٢٧,٢ مليار جنيه العام السابق بزيادة ١٤,١%.

- إنشاء ستة محطات جديدة لتوليد الكهرباء خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بطاقة ٣,٦ جيجاوات ضمن الخطة الإسعافية للكهرباء لسد فجوة الطاقة مقارنة بحجم الإستهلاك.

- يمثل الفرق بين سعر تكلفة الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء من قطاع البترول والسعر الذى تتحمله وزارة الكهرباء وتقوم وزارة المالية بتحمل هذا الفرق.

- ويرجع إرتفاع دعم الكهرباء فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى الجهود الكبيرة التى بذلتها الحكومة للقضاء على مشكلة إنقطاع الكهرباء المستمر خلال العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرات التوليد الكهربائى من خلال الخطة الإسعافية والتى أضافت نحو ٦,٣ جيجاوات، بالإضافة إلى التعاقد مع عملاق الصناعة الألمانية سيمنس لبناء ثلاث محطات ضخمة على مدار ثلاث سنوات بقدرات فائقة تبلغ نحو ٤,١٤ جيجاوات وهى تمثل نحو ٥٠% من إجمالى القدرات الحالية للمحطات.

- تم إعفاء الشرائح الثلاثة الأولى الأقل إستهلاكاً حتى ٢٠٠ كيلووات/ ساعة فى الشهر من الزيادات المقررة فى الأسعار وتحميل العبء على باقى الشرائح العليا تطبيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية وتخفيف الأعباء عن كاهل محدودى الدخل، وذلك وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

- إستيراد الغاز الطبيعى لمواجهة تحديات زيادة كمية الوقود المطلوبة لتوليد الطاقة.

دعم السلع التموينية

- ٢٨ مليار جنيه لتمويل منظومة دعم الخبز والسلع التموينية بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ١٩,٦% عن العام المالى السابق.

- توقع زيادة عدد المستفيدين من منظومة دعم الخبز بنحو ٣ ملايين مواطن خلال العام الحالى ليصل إجمالى عدد المستفيدين من هذه المنظومة إلى نحو ٧٠ مليون مواطن.

- كما تم تخصيص نحو ٧,٣ مليار جنيه لدعم المزارعين لتشجيع الإنتاج الزراعى فى دعم شراء القمح المحلى بزيادة ١,١% عن العام المالى السابق.

الدعم والمنح المزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				التغير		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥		البيان
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	متوقع	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	مدرج موازنة	
* الدعم السلعي :										
٣٠.٢٨٢	٣٢.٥٥١	٣٥.٤٩٣	٤٠.٧٢٨	%١٩,٦	٦.١٩٤	%١٣,٥	٣١.٥٥٧	%١٦,٣	٣٧.٧٥١	دعم السلع التموينية
٣٧٨	٨٦٩	٦٢٦	٦٣٢	%١١,١	٣٧٣	%١,٤	٣.٣٥٣	%١,٦	٣.٧٢٦	دعم المزارعين
٩٥.٥٣٥	١٢٠.٠٠٠	١٢٦.١٨٠	٧٠.٢١٧	%٣٨,٥	٣٨.٥٤٨	%٤٢,٩	١٠٠.٢٥١	%٢٦,٧	٦١.٧٠٣	دعم المواد البترولية
.	٨.٥٥٠	١٣.٢٨٠	٢٨.٧٤٩	%١٤,١	٣.٨٣١	%١١,٦	٢٧.٢٤٢	%١٣,٤	٣١.٠٧٣	دعم الكهرياء
٩٣	٩٣	٢٥٧	٢٥٠	%١٠٠,٠	٣٠٠	%٠,١	٣٠٠	%٠,٣	٦٠٠	دعم الادوية والبان الأطفال
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٨١٠	%١٣٣,٣	١.٠٠٠	%٠,٣	٧٥٠	%٠,٨	١.٧٥٠	دعم شركات المياه
١٢٧.٠٣٨	١٦٢.٨١٣	١٧٦.٥٨٦	١٤١.٣٨٦	%١٦,٤	٢٦.٨٥٠	%١٩,٩	١٦٣.٤٥٣	%٥٩,١	١٣٦.٦٠٣	إجمالي الدعم السلعي
* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
١.٠٩٠	١.٢٣٧	١.٤٣٤	١.٥٤٨	%٦,٩	١٠٢	%٠,٦	١.٤٨٨	%٠,٧	١.٥٩٠	دعم نقل الركاب
١٩٠	١٨٢	٩٣	٢٠٠	%٣٧,٥	٧٥	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٢٧٥	دعم أشتراكات الطلبة
٤١١	٦٣٥	٨٨٧	٨٠٠	%٢٥,٠	٢٠٠	%٠,٣	٨٠٠	%٠,٤	١.٠٠٠	دعم الخطوط غير الاقتصادية
.	.	.	١٢٤	%٢٠,٢	٢١	%٠,٠	١٠٤	%٠,١	١٢٥	دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة
.	٢٥	.	١٧٤	%٤,٥	٨	%٠,١	١٦٧	%٠,١	١٧٥	دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن العنصرى
٢٤٨	١٠٦	٥٣٩	٢٤٨	%٤,٢	١٠	%٠,١	٢٤٠	%٠,١	٢٥٠	دعم التأمين الصحي على الطلاب
.	٢٣٤	.	.	%٠,٠	٣.٠٦٩	%٠,٠	.	%١,٣	٣.٠٦٩	دعم التأمين الصحي الشامل
٢.٤٤٣	٣.٦٣٠	٤.٩٧٢	٦.٦٠٠	%٤,٧	٥٠٠	%٤,٦	١.٠٧٠	%٤,٨	١١.٢٠٠	معاش الضمان الإجتماعى
٤٨	٤٨	٥٤	٥٣	%٣٢,١	١٧	%٠,٠	٥٣	%٠,٠	٧٠	معاش الطفل
٦.٢٠٠	١٦.٣٥١	٢٩.٢٠٠	٣٣.٢١٣	%٥٨,٠	١٩.٢٧٢	%١٤,٢	٣٣.٢١٣	%٢٢,٧	٥٢.٤٨٥	مساهمات فى صناديق المعاشات
٦٥٧	٧٤٨	٩٧٤	١.٠٢٨	%١٠,٥	١٠٨	%٠,٤	١.٠٢٩	%٠,٥	١.١٣٧	مزايا إجتماعية أخرى
٥.٣٠٤	٥.٠١٤	٥.١٩٠	٦.٦٠٥	%١٢,٨	٧٦١	%٢,٥	٥.٩٤٠	%٢,٩	٦.٧٠١	المنح
١٦.٦١١	٢٨.٢١١	٤٣.٣٤٣	٥٠.٥٥٩	%٤٤,٨	٢٤.١٤٣	%٢٣,١	٥٣.٩٣٥	%٣٣,٨	٧٨.٠٧٨	إجمالى الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية
* الدعم والمنح لمجالات التنمية :										
.	.	.	.	%٠,٠	.	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	دعم تنمية الصعيد
٨٢٨	٧٢٢	٦٩٥	٤٧٥	%٣٣,٣	٢٥٠	%٠,٣	٧٥٠	%٠,٢	٥٠٠	دعم فائدة القروض الميسرة
١.٥٠٠	٣٥٠	٨٢	.	%١٢٣,٣	١.٨٥٠	%٠,١	١٥٠	%٠,٩	٢.٠٠٠	دعم برنامج الإسكان الإجتماعى
.	.	.	.	%٦٤,٥	١.١٢٠	%٠,٧	١.٧٥٠	%٠,٣	٦٢١	الأثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية
٤٠٩	٢٠١	٢٠٨	٣٤٧	%٢٤,١	٨٤	%٠,١	٣٤٧	%٠,١	٢٦٣	صندوق مركبات النقل السريع
.	١٧	٦٥	٦١٣	%١١٨,٨	٧٢٨	%٠,٣	٦١٣	%٠,٦	١.٣٤٠	صندوق دعم نشاط التمويل العقارى
٥٠	٢٠	٤٠	.	%٠,٠	.	%٠,١	١٢٥	%٠,١	١٢٥	التدريب
٢.٧٨٧	١.٣١٠	١.٠٨٩	١.٤٣٤	%٢٨,٣	١.١١٥	%١,٧	٣.٩٣٤	%٢,٢	٥.٠٤٩	إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية
* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية :										
٧٥	٢٤١	١.٥٦٧	٢٠٠	%٠,٠	.	%٠,٢	٤٠٠	%٠,٢	٤٠٠	دعم المناطق الصناعية
٢.٥٩٥	٣.٠٦٧	٣.٠٧٢	٢.٥٠٠	%٠,٠	.	%١,١	٢.٦٠٠	%١,١	٢.٦٠٠	دعم تنشيط الصادرات
٤٦٠	٩٣٨	١.٢٤٠	٢.٣٥١	%٦١,٣	١.٢٩٨	%٠,٩	٢.١١٨	%٠,٤	٨٢٠	دعم الانتاج الحربى
.	.	.	.	%١٠٠,٠	١.٠٠٠	%٠,٤	١.٠٠٠	%٠,٠	.	دعم التحول للطاقة النظيفة
.	.	١.٠١٤	١.٢٠٠	%٢٠,٠	٣٠٠	%٠,٦	١.٥٠٠	%٠,٥	١.٠٢٠	برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل
٧٠	١٢	١٣٩	١٨٢	%٢٠,٣	١٣٢	%٠,٣	٦٥٠	%٠,٣	٧٨٢	بنود أخرى
٣.٢٠٠	٤.٢٥٨	٧.٠٣٢	٦.٤٣٢	%٢٩,٨	٢.٤٦٦	%٣,٥	٨.٢٦٨	%٢,٥	٥.٨٠٢	إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
١٤٩.٦٣٦	١٩٦.٥٩٢	٢٢٨.٠٤٩	١٩٩.٨٤٦	%١,٨	٤.٠٥٨	%٩٨,٢	٢٢٩.٥٨٩	%٩٧,٥	٢٢٥.٥٣١	جملة الدعم
٥٥٨	٥٠١	٥٣٠	٥١٧	%١١,٢	٤٦	%٠,٢	٤١٥	%٠,٢	٤٦٢	* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات
.	.	.	.	%٣٥,٨	١.٣٧٩	%١,٦	٣.٨٤٨	%٢,٣	٥.٢٢٨	* متطلبات إضافية واحتياطيات
١٥٠.١٩٤	١٩٧.٠٩٣	٢٢٨.٥٧٩	٢٠٠.٣٦٣	%١,١	٢.٤٣٢	%١٠٠,٠	٢٣٣.٨٥٣	%١٠٠,٠	٢٣١.٢٢١	الإجمالى
%٩,٥	%١١,٢	%١١,٤	%٨,٢				%٩,٦		%٨,٢	نسبة إلى الناتج المحلى

٧-د- أهم المشروعات القومية الكبرى بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦

مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان

المرحلة الأولى للمشروع تبدأ بإستصلاح أراضي، بالصعيد والصحراء الغربية، لزيادة الحصيـلة الزراعيـة وأنشـاء مجتمعات تنموية كاملة.

ويتكون المشروع وفقا للمساحة:

- ✓ ٢٠٠ ألف فدان في الصحراء القديمة.
- ✓ ١٥٠ ألف فدان بمنطقة جنوب شرق المنخفض.
- ✓ ١٥٠ ألف فدان في غرب المنيا،
- ✓ ١٠٠ ألف فدان بالصحراء الجديدة.
- ✓ ١٠٠ ألف فدان بجنوب المنخفض .
- ✓ ٥٠ ألف فدان بالمغارة وإمتداد الداخلة.
- ✓ ٥٠ ألف فدان بشرق العوينات.
- ✓ ٣٠ ألف فدان بشرق سيوه.
- ✓ إضافة لكل ما سبق احياء مشروع توشكى.

المشروعات ذات البعد الإجتماعي

مشروع الإسكان الاجتماعي

- ✓ ١١ مليار جنية إستثمارات هي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج.
- ✓ ٥٢,٤ ألف وحدة سكنية هي عدد الوحدات المستهدف بناءها.
- ✓ ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية للإسكان الإجتماعي للمواطنين ذوي الدخل المنخفض في كافة المحافظات.
- ✓ ١٥٠ مليار جنية هي قيمة المشروع، خلال خمس سنوات لوحدات ٥٠ متر و٧٠ متر مربع.
- ✓ ٧,٤ مليار جنية هي المبالغ التي إنفقت بالفعل حتى ٣١ مارس ٢٠١٥.
- ✓ ٢٥٠ ألف فرصة عمل، سيوفرها المشروع، للمساهمة في أهداف العدالة الإجتماعية.

مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق

- ✓ المرحلة الرابعة لمشروع مترو الأنفاق (هليوبليس - مطار القاهرة) وسيستغرق المشروع خمس سنوات.
- ✓ الخط الرابع للمترو (٦ أكتوبر - الفسطاط - مصر الجديدة) وسينفذ على مرحلتين.

مشروع تطوير و تنميه و تحديث عدد من القرى الأكثر فقراً

يهدف المشروع إلى تطوير القرى التي تفتقر إلى الخدمات الرئيسية كالصرف الصحي ومياه الشرب والمدارس والخدمات الصحية، والقضاء على العشوائيات، ورعاية أطفال الشوارع:

- ✓ ٠,٨ مليار جنيه هي المبالغ المخصصة في خطة ١٦/١٥ لتطوير العشوائيات.
- ✓ ١,٣ مليار جنيه هي المبالغ المخصصة لتطوير القرى الأكثر فقراً.

الإستمرار في تنفيذ الترسيم الجديد للمحافظات المصرية

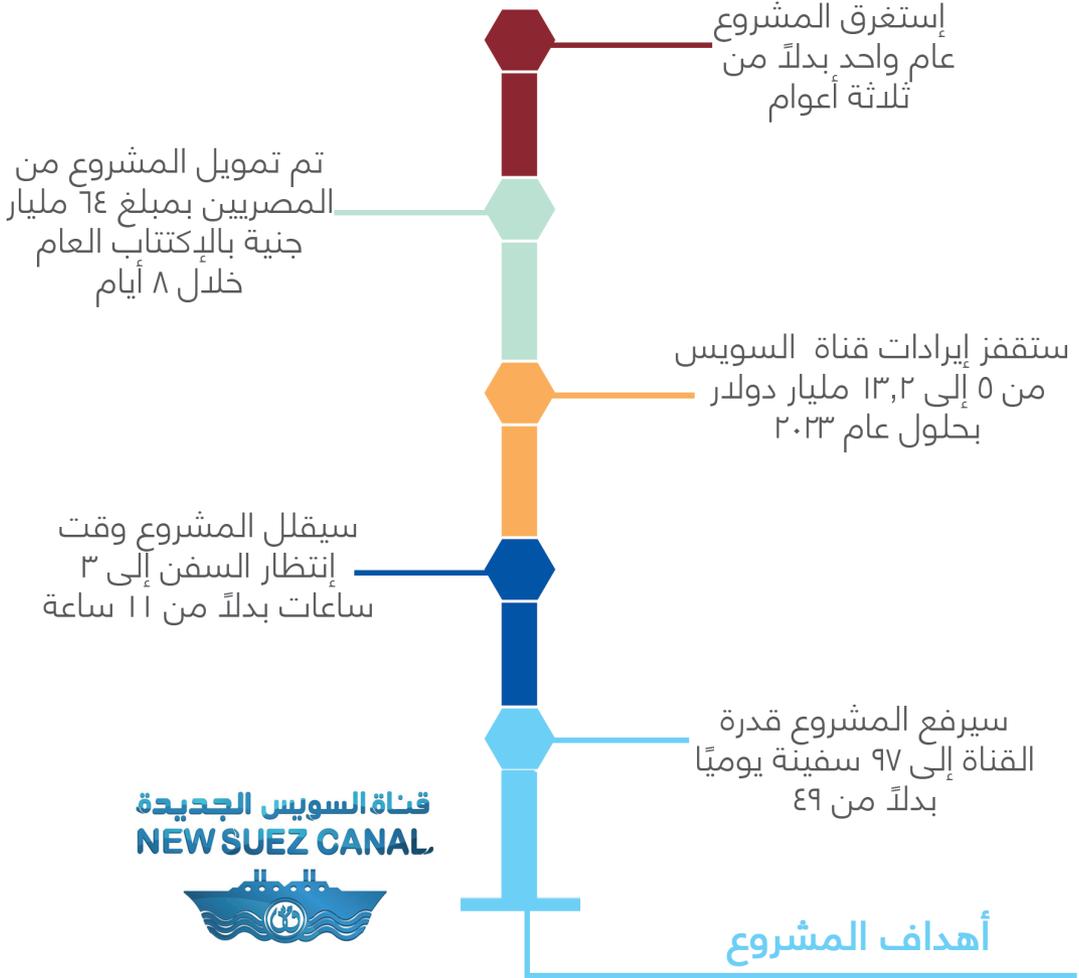
والتي تشمل:

- ✓ تنمية الساحل الشمالي الغربي
- ✓ المثلث الذهبي بالصحراء الشرقية: (القصير - سفاجا - قنا)

إنشاء مدينة الصوامع والغللال والسلع

- ✓ والتي ستستخدم في تخزين القمح
- بطاقة تخزينية تصل إلى ٣٠٠ ألف طن، بالإضافة إلى إنشاء مخازن عملاقة للسكر

مشروع تنمية إقليم قناة السويس الجديدة



- ← تعميق وتوسيع القناة.
- ← حفر قناة موازية جديدة.
- ← تنمية الخدمات والصناعات والتجارة في المنطقة المحيطة بها.
- ← إنشاء مدينة الإسماعيلية الجديدة.
- ← إنشاء مزارع سمكية جديدة.
- ← إستكمال إنشاء وادي التكنولوجيا.
- ← بناء ٧ أنفاق جديدة بين سيناء والإسماعيلية وبور سعيد.
- ← تحسين وتطوير ٥ موانئ قائمة بالفعل.

٨. الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦

إعرف موارد بلدك....

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة.

تتمثل الإيرادات الضريبية في الإيرادات من المصالح الإيرادية (دخل، ومبيعات، وجمارك، وعقارية).

وتشهد الإيرادات العامة في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ نمواً بنحو ١٣,٤٪ مقارنة بالعام الماضي لتحقق ٦٢٢,٢

مليون جنيه، وذلك في ضوء إكمال خطة الإصلاح المالي والاقتصادي التي يتم تنفيذها منذ بداية مطلع العام الجاري؛ حيث يشهد عام ٢٠١٥/٢٠١٦ عدد من الإصلاحات الهيكلية ذات التأثير على الإيرادات الضريبية كالتالي:

إجمالي الإيرادات العامة للدولة في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

البيان	القيمة	النسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية
إجمالي الإيرادات	٦٢٢,٢٧٧	
الإيرادات الضريبية ومنها	٤٢٢,٤٢٧	
الضرائب على الدخل	٢١٣,٥١٣	٥١٪
الضرائب الجمركية	٢٧,٤٠١	٦٪
الضرائب العقارية	٣,٥٧١	١٪
الضرائب على المبيعات	١٥٩,٨٤٥	٣٨٪
الإيرادات غير الضريبية ومنها	١٩٩,٨٥٠	
من هيئة البترول	٢٩,٠٢٠	١٥٪
من قناة السويس	١٩,٦٩٢	١٠٪
من البنك المركزي	٣٤,٣٥٧	١٧٪
الهيئات الاقتصادية	١٠,٥٨٢	٥٪

المصدر: وزارة المالية.

استكمال تعديلات قانون ضريبة المبيعات- إعداد مشروع قانون جديد للجمارك يقوم على تيسير الإجراءات وتغليظ عقوبات التهريب الجمركي- استكمال تطوير المنظومة الجمركية والتي تشمل

تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الكشف بالأشعة عما بداخل الحاويات والشاحنات- تطوير الأداء الإداري للمصالح الضريبية من خلال تعميم آليات الدفع الإلكتروني بالمصالح، برامج تدريب

للعاملين على أحدث الأساليب المرتبطة بعملهم.

أهم ملامح تعديلات قانون الضريبة على المبيعات للوصول إلى ضريبة القيمة المضافة.

إستكمال تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة الصادر عام ١٩٩١

ثانياً: ملامح رئيسية أخرى لقانون ضريبة المبيعات

تغليظ العقوبات في حالة التهرب الضريبي، بالحبس لمدة لا تقل عن ٦ اشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة فضلاً عن الضريبة المستحقة والضريبة الاضافية، وذلك بدلاً من العقوبة الحالية بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تتجاوز الخمسة آلاف جنيه.

تغليظ عقوبة عدم اصدار فواتير ضريبية بغرامة تعادل قيمة البضائع، وتغريم اداة النقل.

توحيد إجراءات الطعن و التظلم والعقوبات بقدر الامكان بين ضريبة القيمة المضافة وقانون ضريبة الدخل.

أولاً: المبادئ الأساسية:

توحيد سعر الضريبة على السلع والخدمات عند سعر عام موحد، بينما يتم إدراج السلع والخدمات التي تخضع لسعر ضريبة بخلاف السعر العام في جدول مستقل.

الخضوع العام للضريبة على كافة السلع والخدمات عدا ما يتم اعفائه بنص صريح في جداول الاعفاءات.

زيادة ارتباط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي الفعلي

التوسع في تطبيق نظام الخصم الكامل للسلع والخدمات، وهو ما يعنى خصم المدخلات المباشرة وغير المباشرة في المراحل المختلفة لإنتاج السلع والخدمات، وبالتالي أكثر عدالة في توزيع العبء الضريبي، وتدعيم القاعدة الرأسمالية في الإقتصاد. ويستثنى من ذلك سلع جدول (١).

ضبط منظومة المعلومات، ومع الإلزام بالسداد الإلكتروني للضريبة مماثلاً لما تم تطبيقه في ضريبة الدخل.

تقرير مزايا للإلتزام الضريبي وضبط السوق، وتشمل رد نسبة من الضريبة المدفوعة للمستهلك والتاجر، ومنح جوائز شهرية وسنوية على مستوى كافة المحافظات عند تقديم فاتورة شراء السلع وبعض الخدمات.

رفع حد التسجيل وتوحيده عند ٥٠٠ الف جنيه لحجم الأعمال وهو ما يحافظ على القيمة الحقيقية لحد التسجيل لتتماشى مع الوضع الإقتصادي الحالي، بالإضافة إلى عدم تشتيت جهود الادارة الضريبية والتركيز علي التطبيق السليم للضريبة علي كبار المسجلين.

تسريع رد الضريبة عن طريق ردها خلال مدة أقصاها ٦ اسابيع.

السماح بالتسجيل الطوعي لمن هم دون حد التسجيل.

خضوع السلع الرأسمالية للضريبة بواقع ٥% بدلاً من ١٠% حالياً والسماح بالرد الفوري لتلك الضريبة على دفعة واحدة مع تقديم اول اقرار ضريبي بما انتجته من سلع او خدمات.

إعفاء السلع ذات البعد الإجتماعي، والإبقاء على العبء الضريبي الحالي دون تغيير على الغذاء والنقل والمواصلات.

تعديل أسلوب حساب مقابل التأخير في سداد الضريبة المستحقة حيث يتم حساب هذا المقابل على اساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي مضافا اليه ٢%، وذلك لمدة أقصاها شهرين، وعلى أن يتم تطبيق الضريبة الإضافية المعمول بها حالياً بعد إستنفاد تلك المدة وحتى تاريخ السداد (٠,٥% عن كل أسبوع تأخير).

معالجة السلع والخدمات ذات المعايير الاقتصادية والإجتماعية الخاصة في جدول (١)، سواء تلك التي سيتم فرض عليها سعر مخفض لأغراض إجتماعية أو فرض ضريبة إضافية عليها لطبيعتها الخاصة.

السماح بالمقاصة بين الضريبة مستحقة الرد وفقاً لضريبة لقيمة المضافة مع ما يستحق من ضريبة الدخل أو الجمارك.

علاج التشوهات:

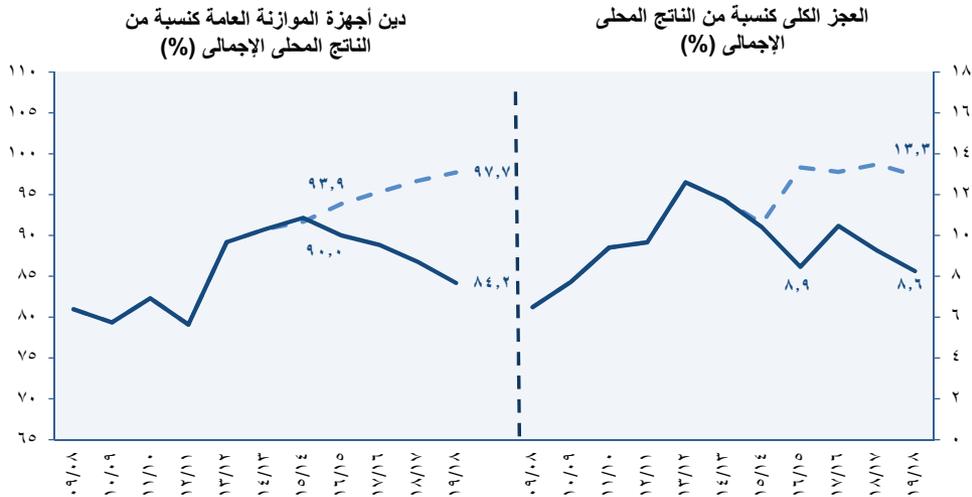
لا يتم رد الضريبة المستحقة على المدخلات في حالة التصدير إلا عند قيام المصدر بتوريد حصيلة صادراته إلى البنك من خلال الأطر التي يحددها البنك المركزي ولا يستحق دعم الصادرات إلا بعد التأكد بما يفيد برد تلك الضريبة.

- المواد التي صدرت بشأنها احكام بعدم دستورتيتها.
- تصويب التشوهات الحادثة بين سعر الضريبة المطبق على مدخلات بعض السلع مقارنة بالمنتج النهائي (الحديد - نشارة الخشب - المنظفات).
- توضيح بعض التعريفات والصياغات لمنع اللبس عند التطبيق.

٩. التوقعات المستقبلية للمسار الأساسى والإصلاحى خلال الخمس سنوات المقبلة

- موازنة هذا العام هى جزء من استراتيجية مدتها خمس سنين، بدأت وزارة المالية بتنفيذها العام الماضى لخفض عجز الموازنة لـ ٨-٨,٥٪ من الناتج المحلى وخفض الدين العام لـ ٨٠-٨٥٪ من الناتج بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

- وتقوم الاستراتيجية على زيادة موارد الدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وترتيب أولويات الإنفاق الحكومى من خلال ترشيد دعم الطاقة، الذى لا يصل لمستحقه، واستبداله بدعم نقدى مباشر مع توجيه الإنفاق للمجالات الأكثر فائدة للمجتمع كالصحة والتعليم والبحث العلمى. ومن المتوقع أن تواصل معدلات النمو الاقتصادى الارتفاع لأكثر من ٦٪ فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ (مقارنة بـ ٧,٤٪ خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٤/٢٠١٥) مع الاستمرار فى خلق فرص عمل لينخفض معدل البطالة لأقل من ١٠٪ فى نفس الفترة (مقارنة بـ ١٢,٧٪ فى يونيو ٢٠١٥).



١٠. الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الانفاق العام

- الموازنة العامة للدولة هى المرآة التى تعكس إهتمامات الدولة تجاه المواطن اقتصادياً واجتماعياً، وهى الأداة الأكثر تأثيراً فى حياة المواطنين اليومية ومعيشتهم فى شكل السلع والخدمات العامة التى تقدمها لهم ومصادر تمويل هذه الخدمات.

- إلا أن دور المواطنين لا يقتصر فقط على الرقابة والمساءلة بل يتعدى ذلك إلى المشاركة الفاعلة كعامل رئيسى فى ترشيد استخدام السلع والخدمات العامة (من مياه وكهرباء وتعليم وصحة...إلخ).

- وتعمل الحكومة على توفير وإتاحة معلومات مفصلة ومبسطة للمواطنين عن مراحل إعداد الموازنة العامة المختلفة والرقابة على الإنفاق العام لتحقيق مراقبة أكثر فاعلية والعمل على تطوير أدوات مكافحة إهدار الموارد ومكافحة الفساد.

- ويقع على عاتق المواطن العادى دوراً كبيراً فى مساعدة الحكومة على تطوير خدماتها وتحسينها وتقديمها بصورة جيدة للمواطنين، لذلك فقد أتاحت الحكومة العديد من السبل لتيسير مراقبة المواطنين على كيفية تقديم الخدمات وجودتها من خلال تقديم الشكاوى على النحو التالى:

<http://goo.gl/Y0942R>

بريد رئاسة الجمهورية الإلكتروني لاستقبال شكاوى وأسئلة واستفسارات كافة المواطنين.

رقم الخط الساخن لشكاوى مجلس الوزراء. ١٦٥٢٨

www.shakwa.eg

الموقع الإلكتروني لشكاوى المواطنين من الخدمات العامة بمجلس الوزراء.

<http://goo.gl/OnPYxf>

الموقع الإلكتروني لشكاوى المواطنين من الكهرباء.
تليفون: ١٩٠٩٦ - ٠١٨٣٢٢٢٩٦٤ - ٠١٨٣٢٢٢٩٤١ شكاوى اسطوانات البوتاجاز.

<http://goo.gl/NBimMG>

البوابة الالكترونية لخدمات وزارة التموين وتلقي شكاوى وإقتراحات المواطنين.

<http://19126.moe.gov.eg>

شكاوى وزارة التربية والتعليم.

معلومات تهمك ..

أهداف وإختصاصات وزارة المالية

أهداف الوزارة: صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية محددًا فى مادته الأولى هدف وزارة المالية بأنه " رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومى وتمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية".

إختصاصات الوزارة: تركز الإختصاصات التي تمارسها وزارة المالية على محاور أساسية هي:

- الدور السياسي:

- اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية.
- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

- الدور الرقابي:

- الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها ومتابعتها و تقييم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة للدولة .
- ممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن .
- تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

- الدور التشريعي:

- دراسة وإعداد التشريعات المالية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزنة بأعباء مالية جديدة.
- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية و دراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن.
- المشاركة في مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية.
- إجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعملة المحلية والأجنبية.

- الدور التنفيذي:

- تدبير الموارد المالية وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطيات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التأمين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة والمشاركة في تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة.
- تقدير وتحديد ومتابعة وتحصيل الموارد العامة وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله.
- ممارسة أعمال الخزنة العامة.
- إدارة وتصفية الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأمين والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم.